

المصدر: الحياة

التاريخ: ١٢ يونية ١٩٩٩

لبنان يشهد المحاولة الثانية لاغتيال القضاة بعد يوسف شربل

## من هي الجهة المستفيدة من عملية اغتيال القضاة في صيدا؟

وكولومبيا أثناء حرب تصفيات المحققين والقضاة الذين تجرأوا على إصدار احكام ضد عناصر المافيا في ايطاليا... وضد بارونات المخدرات في كولومبيا. ولقد جرى استبعاد هذه المقارنة لأن العقوبات ضد تجار المخدرات في لبنان لا تستدعي الانتقام بهذا الشكل المروع، خصوصاً وأن الاحكام الصادرة تجعل من الصعب على أي رؤية تحليلية ربط العملية بالعقوبات السابقة.

ويجمع المراقبون على القول بأن الطريقة التي نُفذت فيها حادثة الاغتيال تشير الى وجود فريق منفذ يحمله فريق مخطط يريد ابصال رسائل سياسية الى القضاة أولاً، وإلى ذوي الشأن في لبنان ثانياً.

الرسالة الأولى تحمل تحذيراً دموياً الى المحكمة العسكرية التي ادعت على خمسة وعشرين عنصراً من الميليشيات بتهمة الاتصال بالعدو. ويستنتج من التعليقات التي نشرها كبار المحللين المقربين من المؤسسة العسكرية الاسرائيلية من امثال زئيف شيف (هارتس) واليكس فيشمان (بديعوت احرونوت) ان قرار الانسحاب استند إلى تطمينات اميركية بان «حزب الله» لن يهاجم المنسحبين. ولما حدث العكس، ارسلت اسرائيل طائراتها لتحلّق على علو منخفض بهدف تغطية قوات لحد التي امرت بالانكفاء على عجل مخيرة جنودها من ابناء جزين بين المشاركة في الانسحاب الى الخطوط الخلفية او البقاء. وانضم ١٢٠ عنصراً الى الموكب المنسحب، بينما قرر اربعون البقاء في جزين وتسليم انفسهم الى القضاة اللبناني.

الاجتهاد السياسي الذي قدمه شربل كمبرر لطلب الاعدام. وفي رأي اغلب القضاة ان احترام الناس لهم نابع من قناعة مترسخة تمت حتى في عهد الانتداب، على اعتبار ان الفرنسيين كانوا ينظرون الى هذه الفئة نظرة نابليون اليها. أي نظرة الإكبار بدليل انه كان يحرص على حضور جلسات مجلس القضاء الاعلى ومجلس الشورى، لكي يتأكد من ان نظام القانون المدني الذي اشرف على مراحل إعدادة بواسطة اهل الاختصاص، يطبق بطريقة تراعي حقوق الافراد والجماعات. اضافة الى هذه النظرة المكتسبة فإن القضاة في لبنان ظلوا يمثلون امام المجتمع الوجه الآخر لاهل

السياسة، أي الوجه النظيف لعملية التحول الديموقراطي، والمؤسسة الصامدة ضد التآثيرات السلبية وكل ما تعرضت له المؤسسات الرسمية الأخرى من ضغوط وإكراه. من هنا كانت الصدمة بالغة الوقع لأنها المرة الأولى التي تتم فيها عملية اغتيال أربعة قضاة يمثلون خيرة قضاة قصر العدل، الامر الذي وصفه المسؤولون بأنه محاولة اغتيال الامن والاستقرار في لبنان، خصوصاً وان هذه الجريمة البشعة وقعت في بداية ولاية رئيس عسكري تعهد بضمان الامن وتنفيذ القانون، مثلما تعهد باستئصال شافة الفساد والرشوة والمحسوبية.

عندما افتتح رئيس الجمهورية العماد إميل لحود عهده، وعد المواطنين برقابة قانونية على اداء الحكومة... كما وعد بالمحاسبة لتطويق الفساد الإداري. وتجاوبت الصحافة المحلية مع هذه الدعوة لأن لبنان صنف خلال السنوات الاخيرة، في طليعة الدول التي تعاني من الفساد والرشوة والمحسوبية مثل نيجيريا والمكسيك والبرازيل. واستغللت الصحف الأجنبية حادث اغتيال القضاة الأربعة لتقول ان لبنان يتعرض حالياً لما تعرضت له ايطاليا

كما يحدث في افلام «المافيا» ظهر مشهد الجريمة التي وقعت في صيدا ظهر الثلاثاء الماضي كلقطة سينمائية مرعبة لعب فيها مسلحان مجهولان دور الممثل آل باتشينو في فيلم «العراب».

وكان من الطبيعي ان تثير بشاعتها موجة استنكار عارمة لأنها ضربت جسم القضاء اللبناني الذي حافظ على حياده ونقائه السياسي طوال فترة الحرب... ولأنها عكّرت اجواء الفرخ التي سادت منطقة الجنوب بعد انسحاب قوات انطوان لحد من جزين... ولأنها زعزعت ظاهرة الامن والامان وكل ما حرصت الدولة على تسويقه لاجتذاب السياح واصحاب الاستثمارات.

والملفت في هذا السياق ان انتقام الميليشيات المتحاربة طاول الاف العناصر المنتهية الى مختلف المؤسسات الرسمية والخاصة اثناء فترة الحرب. ولقد اختارت ضحاياها بطريقة عشوائية شملت السياسيين والموظفين والادباء والمحامين والاطباء والمهندسين والصحافيين والطلاب والتجار وكل الفئات التي يتألف منها المجتمع اللبناني. وحدهم القضاة سلموا من انتقام المحاربين، وحافظوا على دورهم الحيادي داخل اهم مؤسسات الدولة واكثرها احتراماً من قبل الجمهور. لهذه الاسباب وسواها احدثت هذه الجريمة البشعة صدمة واسعة لأنها تعرضت لفئة ظلت تُعامل بطريقة استثنائية منذ أنشئت المحاكم في لبنان. وبسبب ندرة الاحداث المتعلقة بعمليات اغتيال استهدفت القضاة، فان العاملين في هذا الحقل لا يتذكرون سوى محاولة اغتيال المدعي العام يوسف شربل الذي ادعى على الزعيم انطون سعادة. ولقد اخطاه الرصاص وأصاب رجله. علماً بان الدوافع التي أدت لارتكاب تلك المحاولة كانت دوافع سياسية بحتة أراد الحزب السوري القومي الاجتماعي في حينه ان يسجل بواسطتها اعتراضه على

وهذا يعني تصعيداً في الاشتباكات العسكرية وقد يعني هذا سقوط مزيد من الضحايا لكن الشيء المؤكد ان الضحايا لن يكونوا في الطرف اللبناني فقط.

الأيام القليلة القادمة ستكون حساسة جداً ان استمرت المقاومة واذا استمرت الغارات. ونقول حساسة، لأن هذا سيدفع بالطرفين الاميركي والاوروبي للاسراع بالتحرك في الشرق الاوسط. وسيضع باراك أمام محك تنفيذ ما وعد به أثناء حملته الانتخابية للانسحاب من لبنان والجولان خلال عام واحد.

بكلمة أخسرى، ان الرد على الغارات الاسرائيلية واستمرار الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان سيسكلان حواراً بالمدافع لن ينتهي الا بانسحاب اسرائيل، سيكون الحوار الساخن الذي يمهّد للحوار السياسي حول الانسحاب. فتاريخ اسرائيل يشير بوضوح الى ان انسحابها من الأراضي التي تحتلها لا يأتي بالجهود السياسية والسلمية بل يأتي نتيجة لحوار ساخن واحياناً ساخن جداً.

وتبت لبنان مرة أخرى شرعية المقاومة الشعبية اللبنانية للاحتلال واعتبرها جزءاً لا يتجزأ من وحدة الشعب ومؤسساته. وأعلن عن التزامه بتفاهم نيسان الذي يستهدف ضبط المعارك في الجنوب بين حزب الله والمقاومة الشعبية اللبنانية من جهة وبين جيش الاحتلال الاسرائيلي من جهة أخرى.

كما يعطي الملك عبد الله الذي أنهى للتو جولة عالمية شملت الولايات المتحدة الأميركية قدرة على الحركة السياسية للدفع باتجاه احياء عملية السلام على كافة المسارات.

ومن المنطقي القول هنا ان هذه اللعبة الخطيرة التي تلعبها اسرائيل يمكن ان ترتد عليها ان احكمت الأطراف العربية تصرفها وضبطت ضمن حساسيات محددة كيفية قلب الطاولة على الاسرائيليين.

فإذا اعتبرنا ان الغارات الاسرائيلية استهدفت الضغط على الحكومة اللبنانية لوقف عمليات المقاومة وكذلك الضغط على سورية لنفس الغاية فإن رفض هذا الضغط الاسرائيلي يمنعها من تحقيق أهدافها. والخلاصة المنطقية هي ان استمرار عمليات المقاومة هو الاعلان العملي لرفض الضغط الاسرائيلي بعد ان أعلن سياسياً. وقد يعني ذلك ان يقوم نتنياهو بشن غارات جديدة على مواقع مدنية لبنانية مستهدفاً الحاق الأذى بالمدنيين اللبنانيين والبنية التحتية اللبنانية لخلق رأي عام ضاغط لوقف عمليات المقاومة.

لكن المؤشرات التي ذكرنا في البداية تدل على ان الدولة اللبنانية ومؤسساتها الرسمية والتشريعية تقف موقفاً حازماً من هذا الأمر. وتتمسك بحق اللبنانيين في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي.

وتأثيراتها. فقد ساجم نتنياهو من حيث لا يدري ولا ينوي في خلق مزيد من اللحمة في الشارع اللبناني وفي صفوف مؤسسات الدولة اللبنانية وعلاقتها بعضها ببعض (الرئاسة والوزارة والبرلمان).

كما ساجم من حيث لا يدري ولا ينوي في شحذ همم اللبنانيين لاعادة اعمار ما دمرته الطائرات الاسرائيلية بتعانق وطني لم يسبق للبنان ان لمس منذ الزلزال.

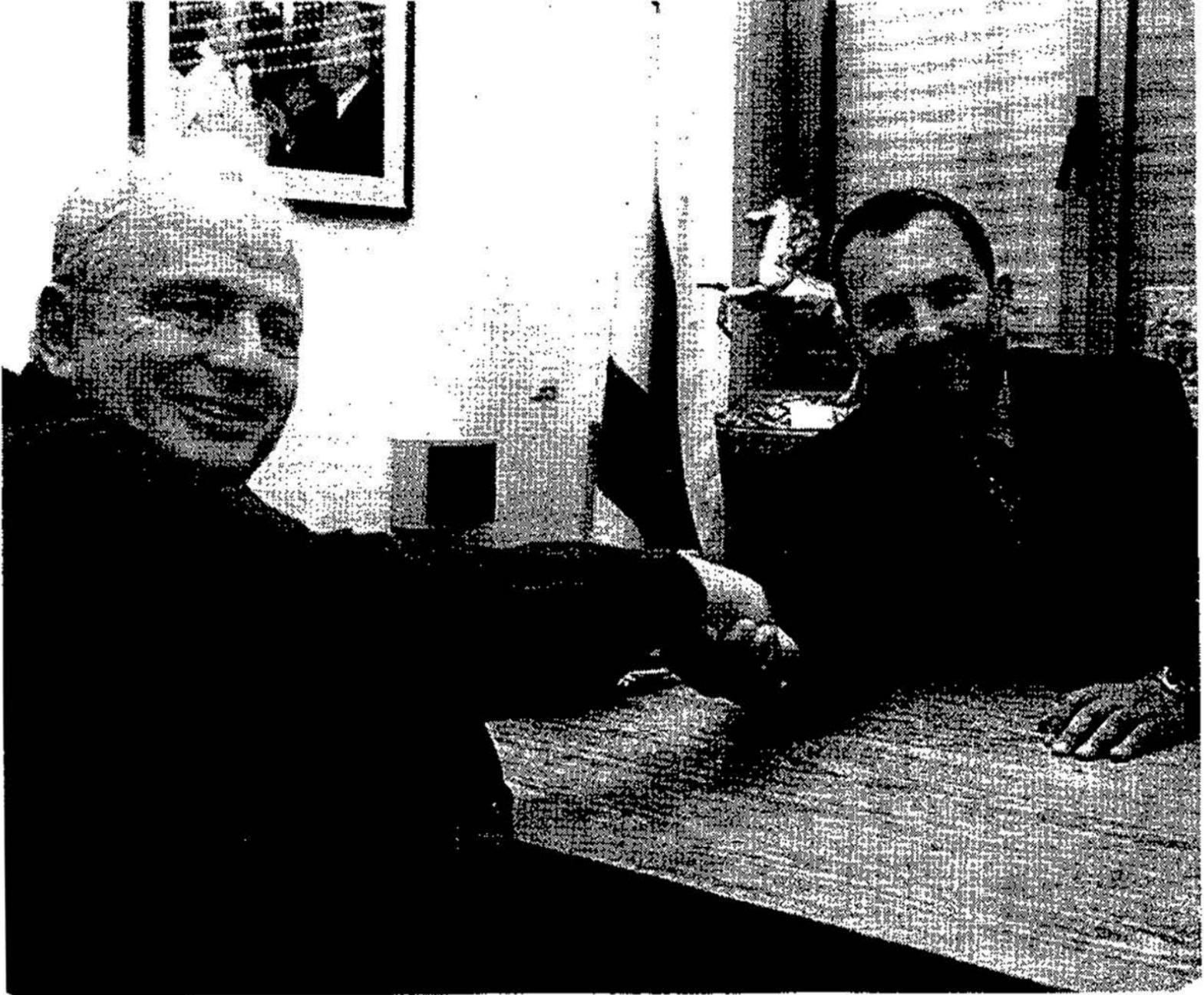
وجاء اعلان الامير الوليد بن طلال بتبرعه لدفع تكاليف مولدات الكهرباء التي دمرتها الطائرات الحربية الاسرائيلية ليعلن عن بداية دعم وتعاطف عربي طال غيابه عن لبنان. فقد كان لبنان قبلة العرب ومحبيتهم وملجأهم الديمقراطي. وتعطل هذا الدور لأسباب كثيرة منها الحرب الأهلية والغزو الاسرائيلي واستمرار احتلال اسرائيل للشريط الحدودي. لكن غارات نتنياهو على المرافق الحيوية في لبنان، هذه المرة، بدأت تولد موقفاً عربياً مختلفاً من حيث النوع والكم.

فقد سارعت دول عربية عديدة للاتصال بلبنان، واضعة امكاناتها تحت تصرفه، سواء الامكانات السياسية او الامكانات المادية، لاعادة بناء ما دمرته الطائرات الاسرائيلية. كما سارعت دول ذات نفوذ وتأثير بالتحرك للجم التصعيد ومساعدة لبنان على مواجهة ما خلفته الغارات الاسرائيلية.

نقول انه بالرغم من الألم الذي اعتصر القلوب، فإن الموقف اللبناني الموحد والصابد والمتمسك بالحقوق اللبنانية، جبر تلك الغارات الوحشية الاسرائيلية لصالح لبنان على كل الأصعدة الداخلية والإقليمية والدولية.

ليس هذا فحسب، بل ان تمسك لبنان بالتنسيق العربي وبالروابط العربية لمواجهة العدوان الاسرائيلي اضاف لموقف لبنان قوة واعطى الاطراف العربية المساندة للبنان روافع اقليمية ودولية جديدة.

وفاجأ اللبنانيون كثيراً من الاطراف الإقليمية والدولية بقراره: عدم تقديم شكوى لمجلس الأمن. معتبراً ان القرارات الصادرة عن مجلس الأمن هي الأساس وان الشكوى من غارات سيجحول الموضوع من قرار انتهاء احتلال اسرائيل للشريط الحدودي دون قيد او شرط الى قرارات فرعية. وتفوق بذلك لبنان، سياسياً وأبقى القضية عند أولوياتها: أي الانسحاب الاسرائيلي دون قيد او شرط.



رئيس الوزراء الاسرائيلي المنتخب ايهود باراك مجتمعاً أمس في مكتبه في الكنيست مع زعيم حزب شينوي العلماني تومي لبيد. (رويترز)